الحاجة الماسة إلى الاستثمارات

التحدي

تشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان في العالم إلى أنّ هذا العدد سيبلغ 9,1 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي بزيادة قدرها 2,3 مليار نسمة مقارنة بالعدد الحالي للسكان البالغ 6,8 مليار نسمة. وهذا يمثّل زيادة قدرها 34 في المائة خلال السنوات الإحدى والأربعين القادمة. وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة خلال الفترة نفسها (وبنسبة قدرها 100 في المائة تقريباً في البلدان النامية) لإطعام هذا العدد من السكان، وذلك بسبب ازدياد الطلب وحدوث تحوُّل نحو المنتجات الأعلى قيمة وبسبب ازدياد استخدام الإنتاج المحصولي كعلف للحيوانات من أجل التصدي لارتفاع الطلب على اللحوم والحليب والبيض. ومن المرجح أن تمثّل هذه التوقعات المتعلقة بالحاجة إلى كميات إضافية من الإنتاج تقديرات منخفضة، إذ لا تدخل فيها الاحتياجات في قطاع تربية الأحياء المائية وأي زيادات ممكنة لتلبية الزيادة الممكنة في الطلب على الوقود الحيوي السائل المستخدم في قطاع النقل.

ويفوق حالياً عدد ناقصي التغذية في العالم المليار نسمة. ففي البلدان النامية، يعاني طفل واحد من أصل ثلاثة أطفال دون الخامسة من العمر من التقزّم، فيما يبلغ عدد الأطفال دون الوزن المطلوب 148 مليون طفل. ويطال النقص في المغذيات الدقيقة ملياري نسمة تقريباً، أي ما يعادل أكثر من 30 في المائة من سكان العالم. وتؤدي التنمية الزراعية دوراً محورياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. غير أنّ وتيرة الاستثمارات في هذا القطاع ونموّه بقيت بطيئة طوال العقد الماضي. وبالإجمال، غالباً ما تفشل الأولويات الوطنية والدولية، على النحو الذي ترد فيه ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وفي خطط التنمية، في التصدي للعوامل الرئيسية التي يقوم عليها نمو القطاع الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذوي. وهناك نقص في الترابط والتجانس بين الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية الزراعية والجهود الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية وتمكين المنظمات المعنية بالفقراء في الريف والمبادرات الخاصة بحالات الطوارئ وبشبكات الأمان التي تُعنى بتلبية احتياجات من يعجزون حالياً عن تأمين اكتفائهم الذاتي.

وبحسب تقديرات المنظمة، فإنّ المتوسط السنوي الإجمالي للاستثمارات اللازمة في البلدان النامية لدعم الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي يبلغ 209 مليار دولار أمريكي بأسعار سنة 2009 (أو 83 مليار دولار أمريكي صافياً من تدني سعر العملة). ويشمل هذا المجموع الاستثمارات المطلوبة في الزراعة الأولية والخدمات الضرورية بعد الإنتاج من قبيل مرافق التخزين والتجهيز، على أن يموّل القسم الأكبر منها من مصادر خاصة (بما في ذلك من المزارعين)؛ ولكن هذا المجموع لا يشمل الاستثمارات العامة الأساسية في الطرقات ومشروعات الري الكبرى ومد شبكات الكهرباء في المناطق الريفية والارتقاء بمستوى التعليم وغيرها من الاستثمارات اللازمة أيضاً من قبيل إدارة الموارد المائية. وتقدّر حالياً الاستثمارات السنوية الإجمالية في أرصدة رأس المال الزراعي في البلدان النامية بمبلغ 142 مليار دولار أمريكي تقريباً (بأسعار عام 2009)، مما يعني أنّ الزيادة المطلوبة تقدّر بنحو 50 في المائة من المستوى الحالي.

ويتمثل تحدٍ آخر في زيادة أرصدة رأس المال في المناطق المتخلفة من حيث الحد من الجوع وزيادة الإنتاجية الزراعية. فقد أظهر تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل للاستثمار في الزراعة منذ السبعينيات من القرن الماضي أن البلدان التي حققت أفضل أداء من حيث الحد من الجوع كانت هي أيضاً، بوجه عام، البلدان التي سُجّلت فيها أعلى معدلات استثمارات صافية لكل عامل زراعي. وطوال فترة التسعينيات من القرن الماضي، كانت القيمة المضافة لكل عامل في مجموعة البلدان التي تقل فيها نسبة عدد السكان ناقصي التغذية عن 2,5 في المائة، أعلى بحوالي 20 مرة من القيمة المضافة في حالة البلدان التي تتجاوز فيها نسبة السكان ناقصي التغذية 35 في المائة.

اتجاهات الاستثمارات العامة في البحث والتطوير في المجال الزراعي في البلدان النامية، 1981-2006

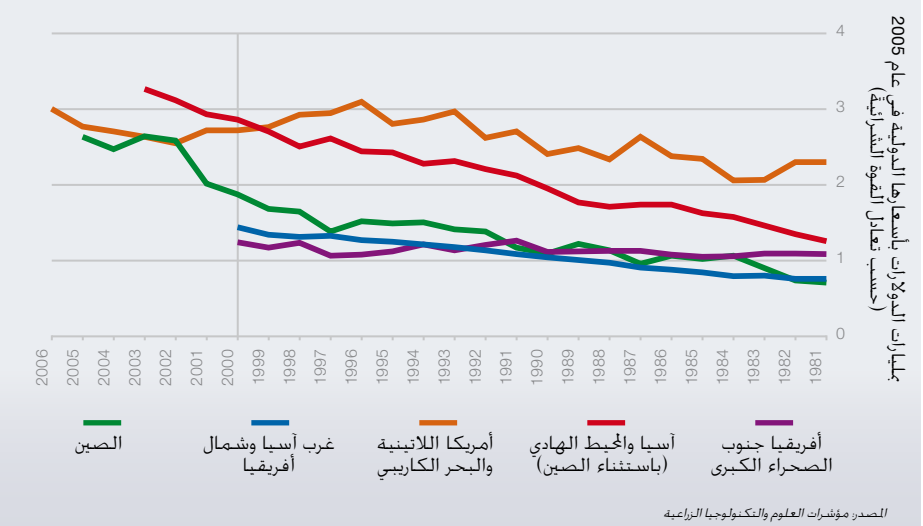

المصدر: مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية

القضايا المطروحة

ما هو نوع الاستثمارات اللازمة؟

يتعين تأمين معظم الاستثمارات في قطاع الزراعة الأولية (بما يشمل الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والحراجة الزراعية) وفي قطاع ما بعد الإنتاج على حد سواء من مصادر خاصة، بحيث يشتري المزارعون أنفسهم في المقام الأول الأدوات والآلات، ويقومون بتحسين خصوبة التربة وبرك التربية، وما إلى ذلك. وتلزم أيضاً أربعة أنواع من الاستثمارات العامة لتحسين أداء النظام الزراعي وزيادة الأمن الغذائي:

- استثمارات مباشرة في البحث والتطوير في المجال الزراعي؛
- استثمارات من القطاعين العام والخاص لإدارة الموارد الطبيعية الضرورية لضمان استدامة نمو الإنتاج ولزيادة الإنتاجية، خاصة بالنسبة إلى الموارد من الأراضي والمياه ومصايد الأسماك الطبيعية البريّة والغابات والنظم الإيكولوجية ذي الصلة؛
- الاستثمار في القطاعات المرتبطة ارتباطاً قوياً بنمو الإنتاجية الزراعية، من قبيل المؤسسات المعنية بالبحوث والتطوير، وخدمات الإرشاد، والطرقات، ونظم الري، والموانئ، والكهرباء، والتخزين والتسويق؛
- واستثمارات غير زراعية للتأثير إيجاباً على رفاه الإنسان، من قبيل الحد من الجوع وسوء التغذية. ويشمل هذا التعليم (وبخاصة تعليم المرأة) والصرف الصحي والإمداد بالمياه النقية والرعاية الصحية وشبكات الأمان.

ولن يستثمر المزارعون والمزارعون المرتقبون في الزراعة إلا إذا كانت استثماراتهم مربحة. والقطاع العام هو وحده الذي يمكن أن يقدّم أنواعاً كثيرة من المنافع العامة، من قبيل تلك المذكورة آنفاً، والتي تجعل الاستثمارات الخاصة صالحة من الناحية المالية. وينبغي تعزيز البحث والتطوير في القطاع العام في ما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الهامة التي قلما تحظى باستثمارات من القطاع الخاص. وينبغي تشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص المحلي في جميع مراحل سلسلة القيمة – في أنشطة ما قبل الإنتاج في المزرعة، وبالنسبة إلى المدخلات الوطنية لتسحين البذور والتربة، ولإنتاج الأسمدة وتوزيعها. وفي أنشطة ما بعد الإنتاج في مراحل التخزين والتجهيز والتسويق والتوزيع. ويجدر بالبلدان أن تهيئ مناخاً مشجّعاً للاستثمارات من جانب المنتجين في الريف وأن تتصدى لبعض القضايا من قبيل حيازة الأراضي وإدارة الموارد المائية والسمكية وسياسات الإقراض للزراعة، والمخاطر والمعوقات التي تحد من قدرة نظم التمويل المتناهية الصغر على إحداث تغيير تدريجي في الإنتاج والإنتاجية. وسيحتّم تغيّر المناخ أن تطوّر البرامج الوطنية قدرتها على تربية أنواع من المحاصيل والأسماك مكيّفة مع التغيرات أو على الأقلّ انتقاءها من جديد؛ وينبغي أيضاً وضع نظم لإكثار البذور وإنتاجها بحيث يتمكن المزارعون من الحصول على الأنواع المكيّفة الجديدة.

الاحتياجات الإقليمية

تشير التوقعات حتى سنة 2050 إلى أنه من المرجح أن تزداد الفروق بين الأقاليم في ما يتعلق بأرصدة رأس المال لكل عامل، بحيث تتضاعف تقريباً تلك الأرصدة في أقاليم شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتبلغ ثلاثة أمثالها في أمريكا اللاتينية، فيما تراوح مكانها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومعنى هذا أنه بحلول عام 2050، سيُتاح لكل عامل زراعي في أمريكا اللاتينية رأس مال يبلغ 28 مرة ما هو متاح لنظيره في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة 1980-2007

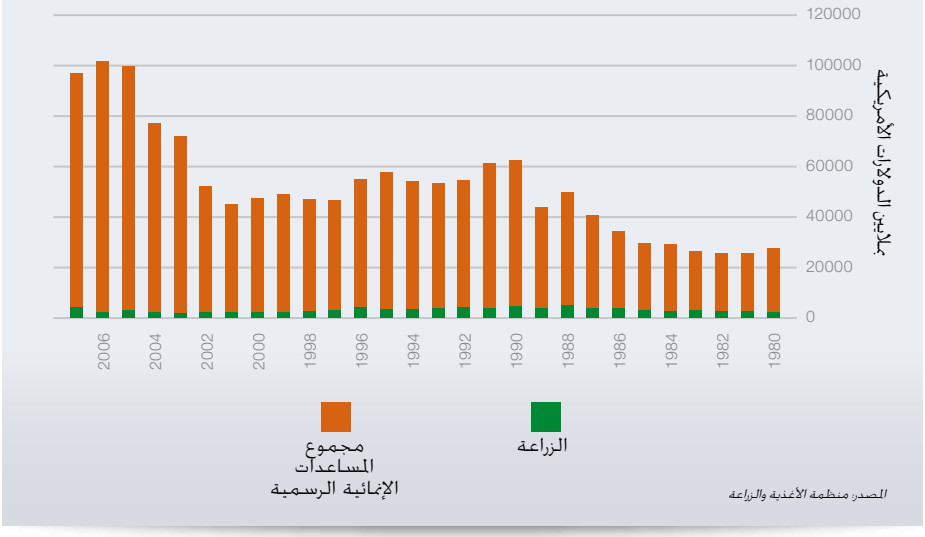

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

بعض الحقائق الأساسية

- **لقد حدث تباطؤ عالمي في معدّل تراكم أرصدة رأس المال في الزراعة الأولية (الاستثمارات الصافية). ففي حين زادت تلك الأرصدة سنوياً بنسبة 1.1 في المائة في الفترة 1975-1990، لم يتجاوز هذا المعدل 0.5 في المائة أثناء الفترة 1991-2007.**
- **فاق نمو عدد السكان الناشطين في القطاع الزراعي نمو أرصدة رأس المال الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان تشهد فيهما بلدان كثيرة أكبر عدد من حالات انتشار الجوع وأكثرها حدّة. فقد شهدت البلدان التي يوجد فيها أكثر من 35 في المائة من السكان ناقصي التغذية زيادة سنوية في أرصدة رأس المال في الزراعة بنسبة 1.3 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 1975 و2007، بينما زاد عدد السكان بنسبة 2.3 في المائة.**

والفروق الشاسعة في كثافة رأس المال هي لُبّ الفروق في إنتاج كل عامل. وثمة عنصر بالغ الأهمية في التطورات المتفاوتة في إنتاجية اليد العاملة عبر الأقاليم يمثّل إلى حد كبير انعكاساً للتطورات المختلفة في قوة العمل الزراعية في مختلف الأقاليم. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، سيجري تخفيض قوة العمل المستخدمة في الزراعة إلى النصف تقريباً، بينما ستبلغ ضعف ما هي عليه تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الاستثمارات الدولية

إنّ قدرة البلدان النامية الأفقر على سد الفجوة على صعيد الاستثمارات محدودة. فحصة الإنفاق العام على الزراعة هبطت إلى معدل 7 في المائة تقريباً في البلدان النامية، وإلى أقلّ من ذلك حتى في أفريقيا؛ وهبطت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة إلى ما لا يتجاوز 3.8 في المائة في عام 2006. ويشهد العديد من البلدان تراجعاً في قدرته على إدارة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها إنتاج الأغذية. والقروض التي تقدمها البنوك التجارية من أجل الزراعة في البلدان النامية ضئيلة أيضاً – بحيث لا تتعدّى 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وصناديق الاستثمار الخاصة المخصصة للزراعة في أفريقيا تمثّل تطوراً حديث العهد مثيراً للاهتمام ولكنّ الاستثمارات الفعلية ما زالت ضئيلة. وبالنظر إلى القيود المفروضة على المصادر البديلة لتمويل الاستثمارات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة في البلدان النامية يمكن أن تقدّم مساهمة هامة لسد الفجوة على صعيد الاستثمارات. ويتزايد توجيه هذه الاستثمارات نحو حيازة الأراضي واستئجارها، مع تفاوت دوافع المستثمرين ما بين إنتاج الوقود الحيوي السائل، وتنويع الحافظات المالية، وشواغل البلد المستثمر في ما يتعلق بالأمن الغذائي. وعلى الرغم من وجود إمكانية لتحقيق فوائد تنموية من هذا النوع من الاستثمارات عن طريق نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتطوير البنية الأساسية وتحقيق إيرادات تصديرية، غالباً ما يتم تصدير الزيادات في إنتاج الأغذية الناشئة عن ذلك إلى البلد المستثمر، مما يؤدي إلى إثارة عدد من الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة عند توظيف استثمارات في بلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتكمن المشكلة الأساسية في معرفة ما إذا كانت توقعات تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلدان النامية، وفي العالم ككلّ، أفضل في حال توظيف هذا النوع من الاستثمارات أم بدونه، وما هي أفضل السبل لزيادة المنافع إلى أقصى حد وتجنب التأثيرات السلبية.

البحث والتطوير

لقد أظهرت الاستثمارات في البحث والتثقيف والتطوير في المجال الزراعي أن معدلات عائداتها مرتفعة جداً، وأنّها تؤدي دوراً هاماً في مكافحة الفقر والجوع. وفي الوقت الحاضر، تقوم المراكز الدولية التابعة للجماعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية بإجراء قدر كبير من البحوث في القطاع العام. ومما لا شك فيه بأنّ شبكة أجهزة البحوث الدولية والمنظمات المنتسبة إليها هذه – التي ساهمت إلى حد كبير في تكوين المجموعة العالمية من التكنولوجيا والمعارف الزراعية المتاحة – مجدية ومفيدة. ولكنّ مسألة كيفية تمويل هذه الأجهزة ليست مسألة محددة بوضوح إذ كثيراً ما لا ترى الحكومات أنّ من مصلحتها أن تقدم مساهمات كبرى من أجل جهاز سيتجاوز نطاق منافعه جماهيرها أو حدودها. ومن البديهي أنّه من الضروري

الالتزامات السنوية في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية: الاتجاهات والحصة الإجمالية المخصصة للزراعة

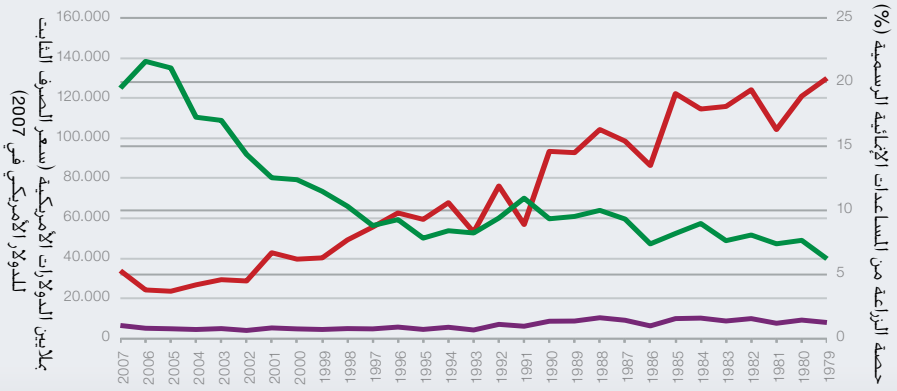

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

• بالنظر إلى التوقعات حتى عام 2050 بحسب نوع الاستثمارات، يتبيّن أنّ 60 في المائة من المجموع اللازم سيُخصص لتجديد أرصدة رأس المال البائدة؛ بينما سيضاف الباقي إلى أرصدة رأس المال (أي لتكوين رأس المال الإجمالي). وبالنظر إلى الاستثمارات موزّعة بحسب نوع النشاط، ستحصل الزراعة الأولية على نسبة 40 في المائة تقريباً بينما سيُخصص الباقي لاحتياجات ما بعد الإنتاج (التجهيز والنقل والتخزين وغير ذلك). وستمثّل المكننة داخل قطاع الزراعة الأولية أكبر مجال منفرد من مجالات الاستثمار يليها التوسُّع في الري وتحسينه.

• انخفضت المعونة التنموية المقدمة للزراعة بنحو 58 في المائة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2005، رغم ازدياد مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل كبير - بنسبة قدرها 112 في المائة - خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع الزراعي من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3.8 في المائة في عام 2006؛ ولوحظ تسجيل نفس المنحى إلى الانخفاض في حافظات الإقراض للمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية. وتبلغ حالياً حصة الزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية 5 في المائة تقريباً.

تكثيف الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في البحوث والتطوير لكي تستفيد الزراعة من استخدام أنواع جديدة من التكنولوجيا والتقنيات وتنجح في مواجهة التحديات المستجدة، بما في ذلك تزايد الشحّ في المياه وتغيّر المناخ.

اعتبارات خاصة بالسياسات وناشئة عن منتدى الخبراء الرفيع المستوى في منظمة الأغذية والزراعة والمعني بكيفية إطعام العالم في عام 2050 (12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

تمحور النقاش بشأن الاستثمارات حول خمسة مواضيع رئيسية طرحها مقدّم الجلسة والميسّر.

- اتفق فريق الخبراء على أهمية وجود سياسات ملائمة وكتلة حيوية من الاستثمارات لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الجوع في العالم. فحتى في حال ضخّ استثمارات كبرى في النظام القائم، لن يؤدي هذا بالضرورة إلى تحقيق النتيجة المرجوة ما لم تطبّق السياسات المناسبة.

- تتراوح بين بلد وآخر درجة نجاح الاستثمارات في إحراز تقدم على صعيد التخفيف من وطأة الجوع. فقد نجحت الصين والهند إلى حد كبير في تسجيل نجاحات على صعيد التخفيف من وطأة الجوع وكان هناك إجماع على أنّ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يرسي إطاراً سليماً للاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أنّ التنفيذ لم يكن فعّالاً في بعض الحالات والاستثمارات لم تصل على الدوام إلى وجهتها، مما يستدعي مزيداً من التحسين.

- تتمثّل العناصر الرئيسية الكامنة وراء خلق بيئة جاذبة للمستثمرين في وجود إطار تنظيمي سليم ونظام ضريبي معقول. وقد اقترح اللجوء إلى صناديق الأسهم الخاصة باعتبارها أداة مبتكرة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، لا سيما في الحالات التي لا تكون فيها المصارف مستعدة لتقديم قروض للزراعة. ويمكن لجمعيات أصحاب الحيازات الصغيرة أن تكون بدورها أداة مفيدة لمساعدة صغار المنتجين على جمع موارد مالية بهدف استثمارها. ودرس فريق الخبراء أداة إضافية على مستوى السياسات تمثلت في دعم الدولة للاستثمارات اللازمة لإطلاق المشاريع، والتي تكون عادة محفوفة بقدر أكبر من المخاطر وتحتاج إلى دعم خارجي.

- اتفق جميع الخبراء على أنّ زيادة الاستثمارات العامة في البنى الأساسية وفي البحوث والتطوير في القطاع الزراعي هي عناصر حاسمة لجذب الرساميل الخاصة إلى الزراعة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى معظم البلدان النامية الحدّ من المخاطر المحدقة بالمستثمرين في القطاع الخاص، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة.

- اتفق فريق الخبراء على أنّ زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر الحدود في الزراعة الأولية من أجل شراء الأراضي أو تأجيرها من شأنها أنّ تزيد حجم الموارد المتاحة للتنمية الزراعية، ولكنه يتعيّن فرض ضوابط خاصة على هذا النوع من الاستثمارات لحماية مصالح الأطراف المعنية كافة، ولا سيما السكان المحليين.

وأخيراً، كان هناك إجماع على ملاحظة مفادها أنّ جودة الاستثمارات سوف تكون في المستقبل بنفس أهمية حجم الاستثمارات.

الشكل 1: المعدلات السنوية لنمو أرصدة رأس المال الزراعية (1990-2005) في البلدان التي حققت أكبر تقدّم أو التي تعرّضت لأكبر نكسة صوب بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996

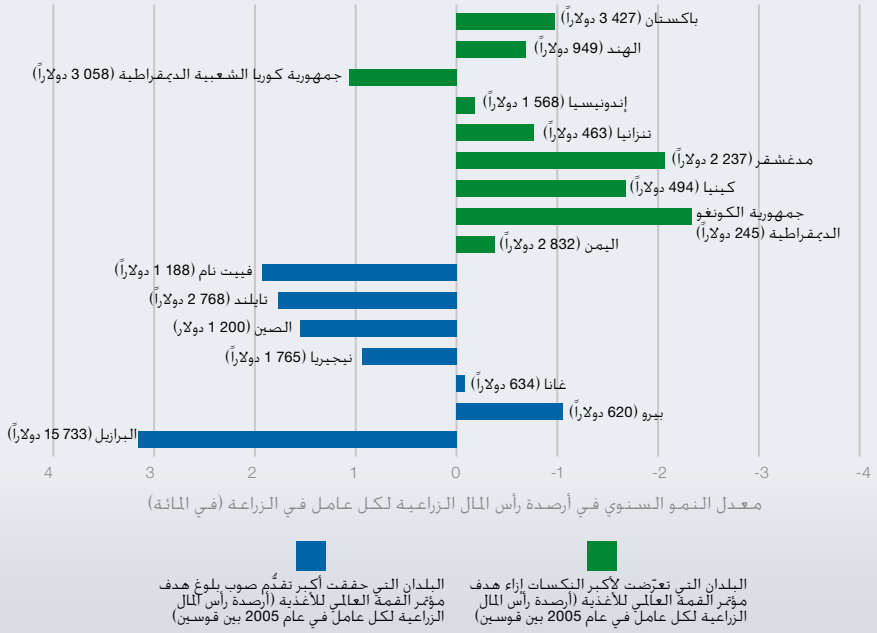

المصدر Beintema & Elliott (2009)

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org